900S1106-0005a.sr

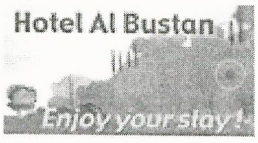

النهار

موقع النهار بصيغته الجديدة
النهار

"النهار"
الثلثاء ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٥

مطالبة بلجنة تحقيق دولية لجلاء مصير المفقودين

تواصلت امس ردود الفعل على اكتشاف المقابر الجماعية قرب مركز الاستخبارات السورية سابقاً في عنجر، واطلقت دعوات الى تشكيل لجنة تحقيق دولية لكشف ظروف مقتل اصحاب الرفات والبقايا البشرية التي عثر عليها الى اليوم.

□ الرئيس امين الجميل اصدر بياناً جاء فيه: "ما تم اكتشافه في عنجر ومحيطها يثير الكثير من القلق والاشمئزاز، ونخشى ان يكون الحبل على الجرار. وندعو الحكومة الى التحرك بسرعة، كما ستثير الكتائب هذا الامر لدى المراجع الدولية المعنية بحقوق الانسان على ان تتخذ الموقف المناسب في الوقت المناسب. وامام فظاعة هذه المشاهد والانباء التي بدأت ترد عن وجود مقبرة هنا وأخرى هناك في مناطق مختلفة من عنجر البقاعية ومحيطها، لا بد من التعبير عن رفضنا واستنكارنا لفظاعة هذه الجرائم التي لم يشهدها لبنان قبل الان حتى في احلك الظروف واصعبها على مدى تاريخنا الحديث والقديم. ان التصفيات التي كشفتها هذه المقابر (...) تشكل خرقاً فاضحاً لكل المبادئ الانسانية وحقوق الانسان. لن نستبق التحقيقات في ظروف هذه الجرائم ولن نوجه الاتهام الى احد اليوم، ولكن لا بد ان تعير الحكومة هذه القضية الاهتمام الذي تستحقه واعتبارها جريمة كبرى بحجم جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. فهذه جريمة ضد الانسانية ولا تعني لبنان واللبنانيين فحسب، بل المجتمع الدولي بأسره".

□ نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري توقع "ان يؤدي اكتشاف المقابر الجماعية في عنجر وربما في سواها من المناطق، الى فك لغز المفقودين ومعرفة حقيقة مصيرهم، بعدما غادر عدد منهم السجون السورية أخيراً وعادوا الى لبنان. ولا بد من فتح هذا الملف لمعرفة هل هناك مقابر جماعية في مناطق اخرى من لبنان، ونحن ننتظر من الحكومة ان تقوم بمسؤولياتها في كشف هوية الضحايا وظروف قتلهم ودفنهم في مقابر جماعية".

□ وزير الصناعة بيار الجميل وصف اكتشاف المقابر بأنه "نموذج صارخ لأعمال التعذيب والتنكيل والقتل والتصفية الجسدية التي مورست في حق أعداد كبيرة من المواطنين في حقبة سوداء من تاريخ لبنان. وما كان معروفاً ويتداوله همساً بسبب الخوف بات اليوم حقيقة صارخة بالادلة الدامغة. وهذا الموضوع يتكامل مع جرح آخر لا يزال ينزف ويدمي قلوب الكثيرين ويتعلق بالمفقودين والمعتقلين في السجون السورية والاسرائيلية. لا يجوز ان يبقى هذا الملف من دون متابعة، وبما ان تطوراته أخذت هذا المنحى الموجع فإننا سنشدد في الجلسة المقبلة لمجلس الوزراء على المضي في فتح الملف حتى جلاء كل ملابساته، وسنطالب باعتباره ملفاً جديداً في عهدة تحقيق دولي حيادي يؤدي الى كشف كل الحقائق ومعاقبة المرتكبين".

□ وزيرة الشؤون الاجتماعية نايلة معوض اشارت خلال استقبالها وفدا من "لجنة المعتقلين السابقين في السجون السورية" واهالي المعتقلين الى احتمال وجود مقابر جماعية أخرى. وقالت: "فوجئ اللبنانيون بهول ما رأوا، مما يجعلنا نعي يوما بعد يوم حجم المسؤوليات وانتهاك حقوق المواطنين. وعلينا ان ندرك جميعا وجود مواضيع طارئة وخطيرة تحتم على المسؤولين

2005 1106.0005b.r

ان يجهدوا في مواجهتها".

وهل يجب المطالبة بلجنة تحقيق دولية اجابت: "علينا ان نرى ما هي مقاييس المحاكم الدولية في مواجهة هذه القضايا، لكن الاكيد ان كل مسؤول في لبنان يريد ان يبذل كل الجهود كي يعاقب مرتكبي هذه الجرائم لانها جرائم حرب". ولفتت الى ان "القرار السياسي كان وراء كشف هذه المقابر، ولو لم يوجد هذا القرار لما ارسل الجيش والجرافات للبحث عنها. اليوم الارادة جدية في السلطة التنفيذية اللبنانية لكشف الجرائم، وكل الجرائم مدخلها الحقيقة حول اغتيال الرئيس رفيق الحريري. كلنا معنيون بهذا الموضوع، وكل واحد من موقعه لا يستطيع ان ينسى الشهداء ولا المعتقلين ولا الاشخاص الذين دفعوا حياتهم ثمناً لأعمال الامنية السورية – اللبنانية".

▯ النائب اكرم شهيب اعتبر "ان التمثيلية الاخيرة للمصدر السوري بالقاء مسؤولية المقابر الجماعية في عنجر على الحرب اللبنانية – اللبنانية او على الصراع الفلسطيني – الفلسطيني، فاته القول انها قد تكون من ايام فخر الدين المعني الكبير في معركة مجدل عنجر عام ١٦٢٣. فهذا التخبط يدل على عقل الفضيحة مثلما يدل على فضيحة العقل، وكلاهما مرفوض وغير قابل للتصديق. ان اكتشاف المقابر الجماعية فضيحة كبرى مدانة انسانيا وقانونيا، بغض النظر عمن يكون المسؤول المباشر عنها، مع العلم ان المسؤولية تطول اولا واخيرا من كان يمسك بالقرار في منطقة البقاع وعنجر تحديدا. وعلى السلطات ان تأخذ المبادرة اليوم قبل الغد لكشف حقيقة هذه المقبرة وغيرها من المقابر التي يجري الحديث عنها في المنطقة التي شكلت موقع القرار الامني المزمن. فهذه جريمة ضد الانسانية".

"الكتلة الشعبية" برئاسة النائب الياس سكاف دعت الى "تشكيل لجنة دولية للتحقيق في خلفيات المقبرة الجماعية التي اكتشفت حديثا في عنجر، ومعرفة الفاعلين ومحاسبتهم"، مشددة على ان "لاهالي المفقودين الحق في معرفة مصير اولادهم، ولاهالي الضحايا الحق في القيام بالواجب تجاههم". واستهجنت الكتلة "عدد الجثث والتعمية على مثل هذه المجازر في حق الانسانية طوال هذه السنوات التي لم يعرف لبنان مثيلا لها. ومن الضروري اعتبار الضحايا شهداء وتعويض عائلاتهم ومحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم بعد كشف هويتهم".

▯ رئيس حزب الكتائب كريم بقرادوني ابدى خشيته ان يسير "موضوع المقابر الجماعية في مسار الخلاف بدل ان يكون في مسار التوافق". وطالب الحكومة "بإنجاز التدابير اللازمة والقاسية في هذا الشأن وان يتم التعرف اولا بأول الى اصحاب الضحايا وهوية الاشخاص. ونذكّر في هذا المجال بأن الحزب ما زال يعمل منذ اكثر من عشر سنين لكشف مصير عضو المكتب السياسي بطرس خوند، ونأمل ان يكون على قيد الحياة ليعود الى اهله وحزبه ولو بعد غياب طويل".

▯ رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان المحامي نعمة جمعة اصدر بياناً جاء فيه: "اليوم يصاب ذوو المخطوفين والمفقودين في الحرب اللبنانية باللوعة المتجددة (...)، وغدا سيكشف النقاب عن مقابر لضحايا مجازر بشرية حصلت في الحرب. وما الذي تم اكتشافه حتى اليوم الا القليل القليل من قائمة الـ ١٧ الف مفقود ومخطوف. ان الواجب الوطني والانساني يستدعي فتح هذا الملف والتصدي له بجرأة وشجاعة بدل التغاضي عنه، رحمة بذاكرة الوطن وذوي الضحايا، وعلى الدولة اللبنانية تحمل مسؤولياتها الكاملة في هذا المجال تطبيقا لقواعد العدالة والانصاف وكشف الحقائق".

▯ الامين العام "للجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية" محمد صفا دعا الى "تشكيل لجنة رسمية لكشف كل المقابر سواء تلك التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلي والمليشيات العميلة في جنوب لبنان، او المقابر الجديدة التي اكتشفت في وزارة الدفاع – عنجر ابان الهيمنة السورية. وطالب بتحقيق جدي في كل هذه المقابر وبتحديد اسباب الوفاة وظروفها لمعرفة المسؤولين عن ارتكاب هذه المجازر ومعاقبتهم. والمقابر الجماعية تفتح ملف الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في الحرب الاهلية وفي حروب الزواريب، مما يستدعي مساءلة تامة لقادة الحرب والمسؤولين عن الاحزاب لمعرفة مصير المفقودين من اجل معالجة وطنية وانسانية لملفهم تمهيدا لتعويض عائلاتهم واعادة انصافهم".